باب الزراعة

زراعة التبغ في القطر المصري

اتجهت الجمعية العمومية على الحكومة المصرية ان تجيز زرع التبغ في هذا القطر. ولا بدّ من ان يعجب كثيرون من ان الحكومة المصرية منعت زرع التبغ في بلادها والبلاد زراعية ولا ريع لها الاّ من الزراعة وكان يجب على الحكومة ان تنشط زراعة التبغ بكل واسطة كما تنشط زراعة القطن

هذا هو ظن الاكثرين ولم نسمع احداً تكلم في هذا الموضوع الاّ رأيناهُ ساخطاً على الحكومة لمنعها زرع التبغ في البلاد مع انها لا تمنع دخول التبغ الوارد اليها من الخارج وهم يحسبون ان الحكومة فعلت ذلك اما جهلاً منها بمصلحة البلاد او طمعاً بمليون الجنيه التي تأخذها من الجمرك لانهم لا يدركون الاسباب الحقيقية التي حملت الحكومة على منع زراعة التبغ في القطر المصري وايضاحاً لذلك نقول

اولاً ان الحكومة تربح الآن من ورود التبغ من الخارج اكثر من مليون جنيه تنفقها في مصالح القطر المختلفة كما تنفق سائر ايراداتها او توفرها لتنفقها في مصالح القطر . ولا ينكر ان هذا الربح غير وارد من الخارج بل هو من اهالي القطر انفسهم فهو بمثابة ضريبة على القطر ولكنها ضريبة خفيفة يدفعها الذين يحبون لذة التدخين فهي ضريبة عليهم وحدهم مقابل طلبهم هذه اللذة الوقتية التي لا فائدة منها لهم ولا للقطر ويا حبذا لو كانت كل اموال الحكومة من هذا القبيل

ثانياً انهُ اذا اباحت الحكومة للناس زرع التبغ بدون قيد اقبل كل احد على زرعهِ فيزيد حاصلهُ على مقطوعية البلاد زيادة كبيرة جدًّا وهو لا يؤكل ولا تأكلهُ المواشي فيرخص ثمنهُ كثيرًا حتى لا يعود من زراعتهِ اقل ربح بل يصير زرع البرسيم اربح منهُ وحينئذٍ فاما ان يكتفي كل فلاح بزرع ما يكفيهِ منهُ كما يزرع الآن القليل الذي يصنع منهُ حبالهُ او ينفرد بزرعهِ بعض المجيدين اتقان زراعتهِ ويستغل الواحد منهم الفي اقة او اكثر من الفدان الواحد فتحصر زراعتهُ في ثلاثة آلاف فدان والغالب انها تكون لاناس من

البريطان لانهم اسهر من غيرهم في زراعة التبغ فلا يستفيد من زراعتهِ احد سواهم من كل المصريين. فالحكومة تخسر اكثر من مليون جنيه من ايرادها وارباب الزراعة لا يربحون شيئاً وانما يعود ربحهُ على تجار التبغ شيء من ثمنهِ اذا احبوا التبغ البلدي وفضلوهُ على التبغ التركي او الروسي

ولا بدَّ من ان يقول قائل كما قال احد اعضاء الجمعية العمومية فيها اننا نكثر من زرع التبغ ونصدرهُ الى الخارج فيصير منهُ ربح وافر لهذا القطر مثل ربحهِ من القطن . ويصدق هذا القول لو كان التبغ المصري مطلوباً في البلدان الاخرى . ولو كان مطلوباً كالتبغ التركي وتبغ كوبا لزاد ربحهُ على ربح القطن اضعافاً ولوفق القطر المصري وحدهُ بمقطوعية الدنيا كلها وزاد عليها ولكن التبغ المصري وتبغ كل البلدان الحارة الخالية من الظل غير مطلوب ولا مرغوب فيهِ ويقول الخبيرون انهُ لا يمكن تصديرهُ الى الخارج وكثيرون من اهالي القطر المصري نفسهِ لا يستطيبونهُ بل ينفضلون عليهِ التبغ التركي والسوري والروسي وهذا كان شأنهم من قديم الزمان قبل ان منعت الحكومة زراعة التبغ في القطر المصري

فاذا اباحت الحكومة المصرية زراعة التبغ غداً تكون النتيجة انها تضطر ان تبطل الرسم الذي تتقاضاهُ الآن على التبغ التركي والروسي وتجعل رسمها مثل رسم سائر الواردات فينقص ايرادها السنوي اكثر من مليون جنيه ولا يستفيد من زرع التبغ المصري الا مالكو ثلاثة آلاف فدان من كل سكان القطر

ولكن اذا استطاع احد ان يثبت بدليل قاطع ان التبغ المصري يروج في البلدان الاخرى حتى يمكن ان يصدر منهُ في السنة ما يساوي مليون جنيه او اكثر وجب حينئذٍ على الحكومة ان تبيح زراعتهُ حتماً

ولا يستغربنَّ احد قولنا ان التبغ المصري غير مطلوب لان الذين يزرعون التبغ يعلمون ان تبغ بعض الاراضي يستحب وتباع الاقة منهُ بثمانية غرش او اكثر وتبغ غيرها لا يستحب ولا تباع الاقة منهُ بغرش . وهذا يصدق على اشياء كثيرة من الحاصلات الزراعية فالقطن المصري جيد ويباع قنطارهُ الآن باربعة جنيهات او خمسة والقطن الهندي غير جيد ولا يباع قنطارهُ بجنيهين فلو اتفق ان كانت اراضي القطر المصري مثل اراضي الهند ولم يبع قنطار القطن المصري الآن الا بجنيهين مع غلاء اجرة الانفار عندنا لاضطر اهالي هذا القطر ان يبطلوا زرع القطن من تلقاء انفسهم

هذا وقد ذكرنا في المقتطف غير مرة انهم وجدوا بالامتحان ان تبغ البلدان الحارة يجود اذا نصبت فوقهُ خيام تظلهُ من حر الشمس . نيليق بالجمعية الزراعية ان تجرب ذلك حتى اذا

وجدناهُ صحيحاً ووجدت ان القمح المصري يجود ويصير مثل القمح التركي او الرومي ان شاء في القمح في هذا القطر وفي البلدان الاخرى يبتاعونهُ كما يبتاعون القمح التركي لم يبقَ عذر لحكومة في منع زراعتهِ بل صار يجب عليها ان تبيح زراعتهُ وتنشطها بكل واسطة ممكنة

اصلاح القمح

بحث احد علماء الانكليز في مقدار ما في القمح من الغذاء وعما اذا كان في الامكان زيادة المادة المغذية فيهِ بنوع خاص اي الغلوتن الذي يشيد اللحم في تغذيتهِ الجسم . وفي بعض انواع القمح عيب كبير وهو ان كثيراً من حبوبهِ يتساقط من السنبل اذا ترك السنبل قائماً حتى يجف جيداً فوجدت بعد التجارب الكثيرة مدة اربعين سنة انهُ اذا لقح القمح الانكليزي بلقاح قمح من جنوبي اسيا صار يبلغ باكراً وبقي حبهُ في سنبلتهِ لا يتساقط منها وكثرت المادة المغذية فيهِ . واستخرج لقاوي (بذاراً) من ذلك يقال انهُ يجود في البلدان الحارة مثل مصر والهند واستراليا

نظارة الزراعة

اقترح حضرة محمد بك السباعي المصري في الجمعية العمومية ان تنشئ الحكومة المصرية نظارة خاصة بالامور الزراعية ومهَّد لاقتراحهِ تمهيداً مفيداً قال فيهِ

من المعلوم ان كل بلاد ميزها الله تعالى بمورد من موارد الرزق تحول حكومتها اجتهادها الى انماء هذا المورد بكل ما يمكنها من الوسائل والقطر المصري لم يميزهُ الله باكثر من الزراعة حتى في الزمن الغابر كذلك اصبح من المستحيل على المصري ان يجد في ارض بلادهِ مورداً لمرزق يعادل الزراعة فاذا كانت حياة الامة المصرية موقوفة على الزراعة فمن الواجب على الحكومة ان يكون اكبر همّ لها منصرفاً الى ترقيتها بكل الوسائل لانهُ من المعلوم ان اقبال سنة واحدة تعود بالخير الكثير على البلاد وامحال سنة واحدة لا سمح الله تعالى يؤخر البلاد سنوات . رأت البلاد المصرية ذلك مراراً وهذه السنة اكبر شاهد فان زيادة محصول القطن عادت على البلاد بفوائد جمة وقد ادرك ذلك كل من حكم هذه البلاد من المتقدمين وهذا ما كان الجنان محمد علي باشا اهتم بالزراعة ورقى شؤونها كثيراً ثم قد تمت في الزمن الاخير اصلاحات عظيمة حتى اعتبرت الزراعة خزينة الحكومة ولكن ذلك لا يقضي علينا بالوقوف عند الحد الذي وصلنا اليهِ ونحن نعترف ان الحكومة تبذل كل جهد تحمد عليهِ ولكن البلاد

تشعر باحتياج شديد الى نظارة زراعة فلهذا اقترح على الحكومة انشاء هذه النظارة او بعبارة اوضح تحويل الجمعية الزراعية الى نظارة وضم مدرسة الزراعة وكل فرع يليق بها وتتبع الى مصلحة اخرى اليها مع انشاء قلم احصاء زراعة يكون من اختصاصه احصاء زراعة البلاد ومحصولها وارشاد الاهالي الى الطرق النافعة واخبارهم عن الطرق والمخترعات الحديثة فالجمعية الزراعية على صغرها وقلة اموالها قد افادت البلاد ولكن فائدتها لا تكاد تذكر بالنسبة لما ينتظر من نظارة زراعة فالمسألة الصغيرة من المسائل الزراعية الآن لا تستطيع هذه الجمعية حلها الاَّ بعد البحث الطويل والمخابرة الطويلة لانهُ لا سلطة لها في العمل من تلقاء نفسها فاذا وجدت امرًا نافعًا لا تستطيع تنفيذهُ لعدم سلطتها وقلة ماليتها في مشروع تنقية الدودة مضت مدة قبل ان ينفذ فلو كانت الجمعيَّة الزراعيَّة نظارة لوضعت المشروع حالاً وتنفذتهُ وهذه مسألة التقاوي وتنقيتها ومسألة المعارض والتردد فيها بل هذه جمعية تحسين نسل الخيل كادت تنسى وتضمحل ومسألة توزيع النباتات كادت تتحول الى تجارة ويقاس على ذلك مسألة الوزن والنباتة للحاصيل ومسألة الالبان وغشها وتربية الابقار وتشجيع الفلاحين على اتباع الطرق الحديثة في الزراعة ومكافأة المجتهدين منهم حتى يدركوا ان حرفة الزراعة هي اشرف الحرف واسماها واكثرها فخرًا ومجدًا في بلاد كهذه كل ما فيها قائم على الزراعة فاذا تناحاجة الزراعة في البلاد الى ما تفعلهُ الجمعيَّة الزراعية وجدنا انهُ قليل بالرغم عن اجتهادها في ان تفعل واذا كان للبلاد الصناعيَّة التي لا تعيش من الزراعة وحدها كالقطر المصري نظارات زراعيَّة مثل بلجيكا وبلغاريا ورومانيا فضلاً عن الدول الكبرى فكم تكون مصر جديرة بهذه النظارة حتى تتوحد في ديوان واحد كل المصالح والاقلام المتفرقة التي تشتغل بالزراعة لتسهل المعاملة وتنال البلاد امنيتها فالحكومة التي دلت على حسن قصدها وعلى اهتمامها بكل ما يعود بالخير على البلاد يؤمل منها قبول اقتراحنا هذا والله وليّ التوفيق

النمل ودود القطن الاميركي

يسطو على لوز القطن الاميركي حشرة تتلفهُ وهي نوع من السوس لا من الفراش وقد بان لهذه الآفة آفة تهلكها وهي نوع من النمل يسمَّى نمل تكساس فان النملة تقبض على السوسة وتميتها حالاً وهذا النمل منتشر الآن في ولاية تكساس وغربي لويزيانا ويراد نشرهُ في كل الاماكن التي يزرع القطن فيها ورجاء ان ينقذ قطنها من دود اللوز وهو اتلف ما يكون بالقطن